

## زمكحل : الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران فرصة كبيرة ومهمة يجب ألا نضيعها

واضحة، لذا ستكون أول من يزور إيران، لكن من دون التسرّع في الاستثمار والشراكة مباشرة إلى أن تتبلور أمور تطبيق رفع العقوبات».

وإذ لفت إلى أن «المستفيد الأول من هذا الاتفاق المتوقع عليه أي البلاد المعنية، وبالتالي لن تكون في الدرجة الأولى من الأولويات، ذكر بأن «من ضمن العقوبات كانت بلدان عدة على علاقة تبادل تجاري مع إيران، والحركة الاقتصادية كانت موجودة دائماً»، مشدداً على أهمية أن «نقفل نهائياً بين الشق السياسي والشق الاقتصادي في علاقتنا مع إيران أو مع أي بلد آخر».

وأكد زمكحل على «الطابع الاستثماري والاقتصادي والإماني في دراستنا حول الأزمة العراقية، وزيارتنا إليها والتبادل معها، ولكن بحذر لأن هناك أسئلة عدة يجب طرحها حول وضع المصارف، نقل الأموال، اللغة المعتمدة، القوانين المرعية، حماية المستثمرين والاستثمارات والعديد من الأمور المهمة، ومن واجبنا الإطلاع على الوضع عن كثب وبنينا علاقات بناءة».

وأضاف: «بدأنا البحث مع رجال أعمال إيرانيين علماء لدينا علاقة واضحة وشافية مع السفارة الإيرانية، ولنا شك في جميع المعلومات، وسنشكل وفداً للذهاب إلى إيران وسن عقد اجتماعات بناءة بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم الإيرانيين في كل القطاعات والمجالات، لكننا لن نقوم بأي زيارة رسمية أو سياسية».

وختم زمكحل: «الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران، فرصة كبيرة أمام العالم ومهمة لرجال الأعمال اللبنانيين يجب ألا نضيعها بل يفترض بنا العمل على أساسها من الناحية الاقتصادية بكل شفافية وتنسيق مع السفارات الأميركية والأوروبية».

أعلن رئيس جمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل «احترام رجال الأعمال اللبنانيين العقوبات على إيران منذ اليوم الأول إلى اليوم الأخير»، ولاحظ أن «التبادل التجاري بين لبنان وإيران منخفض (أو شبه معدوم) وحركة تنقل رجال الأعمال منخفضة جداً أيضاً، مقارنة ببلدان أخرى».

وقال في بيان: قلنا دائماً إنه في اليوم الذي سترفع فيه هذه العقوبات ستكون أول من يزور إيران لنتمكن من استطلاع الوضع ونبحث عن أماكن للاستثمار في كل مجالات التجارة، الصناعة، المال، السياحة، الخدمات، الفنادق والمطاعم، وهذا ما حصل منذ اليوم الأول من توقيع الاتفاق، وأعلننا أننا مهتمون بهذا البلد وننظر إلى إيران من الناحية الاقتصادية كسوق مهمة لأسباب عدة».

وأضاف: «إن اتجاهنا اقتصادي إيماني استثماري بامتياز وغير متعلق بالسياسة، هناك العديد من المواقع التي يمكن أن نستثمر فيها، كالاستثمار في شركات موجودة أو خلق شركات صغيرة ومتوسطة في إيران أو الحصول على فرص لشركات مع مؤسسات قائمة في إيران أو الدخول برأس مالها على سبيل المثال، لكن لا يمكننا تحديد أي شيء لأن هناك العديد من رجال الأعمال الذين يزورون إيران للمرة الأولى، وفي الوقت ذاته لا يمكننا التفاوض كثيراً لأن من الواضح أن هذا الاتفاق الذي استغرق 35 عاماً لن يكون تطبيقه 35 يوماً، بالطبع

سيستلزم أشهر بل سنوات لينتج عنه إيجابيات على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني والسياسي. بالتأكيد علينا أن تكون في غاية الحذر والألتسرع. علينا أن نراقب السوق ونتنبه إلى أن إزالة العقوبات تحتاج إلى عملية مستمرة بالكونغرس الأميركي ويعدّها هناك ملاحقة معينة. فقبل العام 2016 لن تكون الأمور

أعلن المكتب الإعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة في بيان، أنّ الوزير آلان حكيم «أصدر تعليماته لمديرية حماية المستهلك للتشدد في مراقبة أسعار القرطاسية المدرسية على أبواب دخول المدارس، وذلك لضبط أي مخالفات في التلاعب بالأسعار أو الاحتكار، في خضم موسم الدخول إلى المدارس، وسيستمر تكثيف المراقبة إلى حين انتهاء الموسم، لا سيما في الأماكن الشعبية والمتكبات والسوبرماركات والمدارس، منبهاً إلى أنّ أي مخالفة سيتم تحويلها مباشرة إلى القضاء المختص».

وأضاف البيان: يتبقى حماية المستهلك أولوية في وزارة الاقتصاد والتجارة، وتودّ الوزارة أن تؤكد استمرارها في التشدد في قمع المخالفين وتطلب من المواطنين تقديم الشكاوى على الخط الساخن 1739 أو عبر التطبيق الخاص بالهواتف الذكية Consumer Protection Lebanon أو عبر موقع الوزارة الإلكتروني www.economy.gov.lb

## البناء

### خليل يحيل موازنة 2016 إلى مجلس الوزراء

أحال وزير المال علي حسن خليل مشروع موازنة 2016 إلى مجلس الوزراء، ضمن المهلة الدستورية قبل نهاية آب 2015 وطلب من مجلس الوزراء عرضها ومناقشتها لاتخاذ القرار بإحالتها إلى المجلس النيابي.

وتضمن المشروع تقريراً تمهيدياً يعرض للوقائع المالية والاقتصادية وأرقام الموازنة وتطورها والقطاعات التي حصلت تغييرات على أرقامها والتوجه نحو تأمين واردات جديدة، كما تضمن تقديراً لنسبة العجز وكيفية التعاطي معه.

### حكيم : للتشدد في مراقبة أسعار القرطاسية

أعلن المكتب الإعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة في بيان، أنّ الوزير آلان حكيم «أصدر تعليماته لمديرية حماية المستهلك للتشدد في مراقبة أسعار القرطاسية المدرسية على أبواب دخول المدارس، وذلك لضبط أي مخالفات في التلاعب بالأسعار أو الاحتكار، في خضم موسم الدخول إلى المدارس، وسيستمر تكثيف المراقبة إلى حين انتهاء الموسم، لا سيما في الأماكن الشعبية والمتكبات والسوبرماركات والمدارس، منبهاً إلى أنّ أي مخالفة سيتم تحويلها مباشرة إلى القضاء المختص».

وأضاف البيان: يتبقى حماية المستهلك أولوية في وزارة الاقتصاد والتجارة، وتودّ الوزارة أن تؤكد استمرارها في التشدد في قمع المخالفين وتطلب من المواطنين تقديم الشكاوى على الخط الساخن 1739 أو عبر التطبيق الخاص بالهواتف الذكية Consumer Protection Lebanon أو عبر موقع الوزارة الإلكتروني www.economy.gov.lb

### أبو فاعور يطلب إقفال مؤسسات صيدلانية وضبط مستحضرات منتهية الصلاحية

وجه وزير الصحة وائل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق طلب فيه إقفال مؤسسات غير صيدلانية

تقتني أدوية مهرية وغير مسجلة وغير مضمونة الجودة. والمؤسسات هي: Deals Stores، - حارة حريك - حي الأبيض - شارع ملعب الراية لصاحبها بسام رضى نجاد، ومؤسسة المجموعة الأميركية للتسويق والتجارة «Amtrag Stores»، الكائنة في بئر حسن، الجناح مقابل شركة الغاز لصاحبها علي يوسف شحاذي، ومؤسسة Amazon Stores، الكائنة في حارة حريك - حي الأبيض - شارع ملعب الراية لصاحبها كمال عدنان بيضون.

وقد أحال أبو فاعور الملف إلى النيابة العامة التمييزية، طالباً متابعة التحقيقات المتفتحة مع المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، عملاً بالقوانين والأنظمة المرعية.

وكان وزير الصحة وجه كتاباً إلى وزير المالية علي حسن خليل طلب فيه ضبط شحنة من معقّمات طبية ومستحضرات تجميل منتهية الصلاحية وبعضها لا يحمل أصلاً تاريخاً للصلاحية والبعض الآخر يحمل تواريخ مزورة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم دخول هذه الشحنة إلى الأراضي اللبنانية.

وقدم أبو فاعور ادعاءً إلى النيابة العامة التمييزية على صاحب محل «Deals Stores»، لإجراء المقتضى.

### الخولي : عدم تلبية المطالب الشعبية يؤسس لفوضى عارمة

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي «دعم الحراك المدني وتبني مطالبه المحققة بشكل كامل واعتبار الأبطال والشعبية التي حصلت في 29 آب في ساحة الشرف والكرامة في قلب العاصمة بيروت تعبيراً صادقاً عن معاناة الشعب هذه السلطة الفاسدة والفاشلة في إدارة شؤون الناس والبلد، هذه الصرخة في وجه المحاصصة وفتح باب المحاصصة لهذا المقدم السياسي الذي عاثّ فساداً واستغلالاً وهدراً للموارد الدولة منذ انتهاء الحرب حتى يومنا هذا».

ولفت بعد اجتماع موسّع لرؤساء الاتحادات والنقابات المعارضة في مقرّ الاتحاد في جل الديب إلى «أنّ مطالب ثورة 29 آب تخصّ جميع اللبنانيين من جميع الفئات والمناطق وهي مطالب محقّة يجب تحقيقها فوراً من دون إبطاء أو حجج».

وإنّقد «ما نشر عن رفض رئيس الحكومة تمام سلام استقالة وزير البيئة محمد المشنوق»، معتبراً أنّ «هذا التصرف، في حال كان صحيحاً، يشكل رسالة تحدّ لمشاعر ومعاناة كل اللبنانيين الذين عبروا عن سخطهم مما وصلت إليه قضية النقابات والذين عبروا بالأمس في الشارع وفي بيوتهم عن ضرورة تحميل الوزير المعنى مسؤوليّة هذا الواقع المرّ، وبالتالي استقالته أو إقالته بعد هذا الفضل المدوي لإدارته لهذا الملف».

وأكد الخولي أنّ «عدم تلبية مطالب الحراك المدني وتجاهله سيؤسس لفوضى عارمة ستضرب كل لبنان وستأخذ إلى المجهول، وهذا بالطبع لا يريد الرئيس سلام وهذا ما يجب أن يستدركه وأن يعمل على إيجاد الحلول لمنع حصوله».

### كهرباء لبنان؛ عزل محطة اللبوة الرئيسية اليوم

أعلنت مؤسسة «كهرباء لبنان»، في بيان، عن عزل محطة اللبوة الرئيسية «اليوم الثلاثاء من السادسة صباحاً ولغاية منتصف الليل، وذلك من أجل تقويتها من 20 م.ف.أ إلى 40 م.ف.أ.، ويأتي ذلك في إطار استراتيجيتها القائمة على تأمين تغذية كهربيّة أكثر استقراراً للمواطنين في جميع المناطق اللبنانية، من خلال تقوية محطات التحويل الرئيسية من أجل استيعاب الطلب المتزايد على الطاقة.

وبالتالي، فإنّ التيار الكهربيّ سوف ينقطع في الوقت والتاريخ المذكورين أعلاه بالكامل عن البلدات التالية: شعت، البرزالية، اللبوة، العين، عرسال، النبي عثمان، رأس بعلبك، حربيتا وبعض المزارع القريبة منها».

### مواعيد

● إطلاق مشروع إدارة الملوثات العضوية الثابتة من نوع البيوفيل المتعدد الكلور في قطاع كهرباء، برعاية وزير البيئة محمد المشنوق وحضوره، وحضور وزير الطاقة آرثور نظريان. يتخلله كلمات لوزير البيئة والطاقة وممثّلة البنك الدولي سوكيو يوشيجيما ومدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال الحايك، عند العاشرة من صباح اليوم في فندق فينيسيا.

● ينظم الاتحاد العمالي العام بالتعاون مع منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية - بيروت ندوة متخصصة في حضور وزير العمل سجعان فزي عند التاسعة من صباح غد الأربعاء 2 أيلول في مقرّ الاتحاد، وذلك لعرض مشروع «نظام التقاعد والحماية الاجتماعية» ومناقشته بعد التعديلات المقترحة في لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية في المجلس النيابي اللبناني.

### انخفاض المؤشرات نتيجة استمرار الأوضاع السلبية وتراجع محدود في حصة المصارف من تمويل الدين العام

- وحقق الرصيد الأولي عجزاً بلغت قيمته 208 مليارات ليرة في النصف الأول من العام 2015 في مقابل فائض بسيط قدره 58 ملياراً في الفصل ذاته من العام 2014.

#### الدين العام

في نهاية حزيران 2015، انخفض الدين العام الإجمالي إلى 104053 مليار ليرة (ما يوازي 69 مليار دولار) في مقابل 104589 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق. أما قياساً على نهاية العام 2014، فيكون الدين العام الإجمالي ازداد بمقدار 3690 مليار ليرة نتجت من ارتفاع الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة 2143 ملياراً وارتفاع الدين المحرر بالعملات الأجنبية بما يوازي 1547 مليار ليرة (1026 مليون دولار).

أما الدين العام الصافي، والمحسوب بعد تنظيم ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فيبلغ 89637 مليار ليرة في نهاية حزيران 2015، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3.7 في المئة قياساً على نهاية العام 2014. وبلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية 63895 مليار ليرة، مشكلاً نحو 61.4 في المئة من إجمالي الدين العام في مقابل ما يعادل 40158 ملياراً للدين المحرر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 38.6 في المئة من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية، انخفضت قليلاً حصة المصارف في 48.2 في المئة في نهاية حزيران 2015 في مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 34.9 في المئة وشبه استقرار في حصة القطاع غير المصرفي.

#### القطاع المصرفي

في نهاية حزيران 2015، بلغت الموجودات/ المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 271477 مليار ليرة (ما يوازي 180.1 مليار دولار). في مقابل 269884 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبقه، و264863 مليار ليرة في نهاية العام 2014. وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 2.5 في المئة في النصف الأول من العام 2015 في مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 2.9 في المئة في الفترة ذاتها من العام 2014.

ارتفعت الودائع الإجمالية في المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 228822 مليار ليرة وشكّلت 84.3 في المئة من إجمالي المطلوبات في مقابل 227645 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و222563 ملياراً في نهاية العام 2014. وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 2.8 في المئة في النصف الأول من العام 2015، في مقابل ارتفاعها بنسبة 3.0 في المئة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية: ارتفعت الفائدة المعلقة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية Eurobonds إلى 6.48 في المئة في مقابل 6.42 في نهاية الشهر الذي سبق (6.40 في المئة في نهاية العام 2014) وارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 5.79 سنوات في مقابل 5.72 سنوات (5.35 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي.

- الفوائد المصرفية على الليرة: انخفض متوسط الفائدة المعلقة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية إلى 5.51 في المئة في مقابل 5.56 في المئة في الشهر الذي سبق (5.49 في المئة في حزيران 2014) فيما بقي متوسط الفائدة المعلقة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة شبه مستقر وبلغ 7.12 في المئة في مقابل 7.11 في المئة في الشهرين المذكورين على التوالي (7.45 في المئة في حزيران 2014).

- الفوائد المصرفية على الدولار: وارتفع قليلاً المتوسط المعلق للفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع نقطتين أساسيتين ليبلغ 3.16 في المئة في مقابل 3.14 في المئة في الشهر الذي سبق، وبقي المتوسط المعلق للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار شبه مستقر على 7.03 في المئة في مقابل 7.04 في المئة في الشهرين المذكورين على التوالي (6.97 في حزيران 2014).

سجلت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي تراجعاً واضحاً في النصف الأول من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2014، نذكر منها حركة مفاصة الشيكات ومساحات البناء المرخص بها والواردات السلعية، نتيجة لاستمرار الأوضاع الداخلية والخارجية السلبية. أما النشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فقد تباطأ معدل نموه إلى 2.5 في المئة في النصف الأول من العام 2015 في مقابل 2.9 في المئة في النصف الأول من العام 2014، كما تباطأ معدل نمو التسليفات للقطاع الخاص إلى 1.7 في المئة في مقابل 3.8 في المئة في الفترتين على التوالي. على صعيد آخر، حقق ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً تجاوزت قيمته 1.3 مليار دولار في النصف الأول من العام 2015 بعدما حقق فائضاً بقيمة 216 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، وذلك على الرغم من تراجع عجز الميزان التجاري، في إشارة إلى تراجع ملحوظ للتدفقات المالية بأكثر من 33 في المئة. وفي النصف الأول من العام 2015، حافظ الدين العام الإجمالي على وتيرة النمو المسجلة في الفترة ذاتها من العام 2014، وعرفت معدلات الفائدة بعض التقلبات المحدودة، فيما بقيت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية على مستوى مرتفع متخطية الـ 34 مليار دولار في نهاية حزيران 2015. وفي المقابل، شهدت هذه الودائع الرقمية ورتد في النشرّة الشهرية الصادرة عن جمعية المصارف حول الأوضاع المالية والاقتصادية والمصرفية في حزيران 2015، وما جاء فيها:

#### الوضع الاقتصادي العام

- الشيكات المتقاسة: في حزيران 2015، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاسة ما يعادل 6097 مليون دولار في مقابل 5988 مليوناً في الشهر الذي سبق و6325 مليوناً في حزيران 2014.

- حركة الاستيراد: ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1690 مليون دولار في مقابل 1486 مليوناً في الشهر الذي سبق (1568 مليوناً في حزيران 2014)، لتكون الواردات السلعية تراجعت بنسبة 14.5 في المئة في النصف الأول من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 1 في المئة. حركة التصدير: بلغت قيمة الصادرات السلعية 281 مليون دولار في مقابل 342 مليوناً في الشهر الذي سبق و278 مليوناً في حزيران 2014. وبذلك فإنّ الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة 3.4 في المئة في النصف الأول من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2014.

#### المالية العامة

في آذار 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 763 مليار ليرة في مقابل عجز أدنى لقليل بقيمة 669 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 897 مليار ليرة في آذار 2014). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في النصف الأول من العامين 2014 و2015 المعطيات الآتية: - انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 3657 مليار ليرة إلى 3142 ملياراً، أي بمقدار 515 مليار ليرة ونسبة 14.1 في المئة. وانخفضت الإيرادات الضريبية (194- مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية (192- مليار ليرة)، ومقبوضات الخزينة (128- مليار ليرة). تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015، تسجل فقط المبالغ الفعلية المحوّل من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تعتمد المبالغ الشهرية المقررة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المال.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى، من 4923 مليار ليرة إلى 4743 ملياراً، أي بقيمة 180 مليار ليرة ونسبة 3.7 في المئة. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 249 مليار ليرة ونسبة 6.9 في المئة، أي من 3599 مليار ليرة إلى 3350 ملياراً، علماً أنّ التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 316 ملياراً. في المقابل، ارتفعت قليلاً خدمة الدين العام من 1324 ملياراً إلى 1393 ملياراً.

- وبذلك، يكون العجز العام ارتفع من 1266 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2014 إلى 1601 ملياراً في النصف الأول من العام 2015، وارتفعت نسبته من 25.7 في المئة من مجموع المدفوعات إلى 33.8 في المئة في الفصلين المذكورين.

## نشاطات اقتصادية

إدارة غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، اجتماعها الدوري برئاسة رئيس مجلس الإدارة توفيق دبوسي، في حضور ورئيس بلدية طرابلس واتحاد بلديات الفحاء المهندس عامر الطيب الرافعي، وعدد من ممثلي الجهات المتعاونة، في دراسة مشروع إنارة شارعين في طرابلس الذي بادرت الغرفة إلى إطلاقه بشراكة متكاملة مع بلدية

● تراس وزير الاتصالات بطرس حرب اجتماعاً ضمّه وموظفي الهيئة المنظمة للاتصالات برئاسة المدير الإداري للهيئة أمين سرها أمين مخيبر. وعرض حرب عمل الهيئة والظروف التي تحيطها، وطلب من الموظفين «العمل على تفعيلها بانتظار تعيين مجلس إدارة جديد أصيل لها».

● عقدت هيئة مكتب مجلس بطرس حرب اجتماعاً ضمّه وموظفي الهيئة المنظمة للاتصالات برئاسة المدير الإداري للهيئة أمين سرها أمين مخيبر. وعرض حرب عمل الهيئة والظروف التي تحيطها، وطلب من الموظفين «العمل على تفعيلها بانتظار تعيين مجلس إدارة جديد أصيل لها».

وعرضت الغرفة المشروع الذي يهدف إلى إنارة شارعين: الأول يمتد من مستديرة السلام إلى مستديرة مستشفى النبي، والثاني من مدخل طرابلس الجنوبي باتجاه ساحة عبد الحميد كرامي.

وتّم عرض تقنيات المشروع وألياته وكيفية تنفيذ، ودور الغرفة في إطلاقه وتحويل مياهاها إلى صديقة للبيئة، وتأمينها كافة المستلزمات التقنية واللوجستية والمادية لتحويل المبادرة إلى مشروع واقعي.

● أطلقت نقابة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية في البقاع مهرجان التسوق والنساحة السابع عشر، برعاية محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر، في قاعة أوتيل كنعان في بعلبك، في حضور رئيس بلدية بعلبك حمد حسن، رئيس اتحاد بلديات بعلبك حسين عواضة، راعي أبرشية بعلبك للروم المكيين الكاثوليك الأسرارح، ومسؤول وحدة النقابات والعمال في حزب الله هاشم سلبي، ممثل غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والدقاع سعيد اللقيس، وفاعليات نقابية واقتصادية واجتماعية وهيئات المجتمع المدني.

## مياومو بلدية طرابلس يعتصمون لثيوم الثالث على التوالي مطالبين بتثبيتهم



بناء لمناقصة رسمية ذات مواصفات ولا أدري على ماذا يعترضون، وطّم تنفيذ مناقصة ووضع دفتر شروط حدد نوعية الفماش المستعمل في خياطة الألبسة، وهي من نوعية الجوخ والكتان، وبعدهم العرض وتلزيح المناقصة، استلمت البلدية عبر لجنة الاستلام الملابس طبقاً للمواصفات».

عامر الرافعي أنّ «المجلس البلدي في عهد الرئيس السابق قبل نحو سنة، أخذ القرار بالموقفه المبني على التثبيت حسب حاجيات البلدية وأرسل وفقاً لأطر القانونية، ونحن في صدد دراسة الملف واتخاذ القرار المناسب».

اعتصم المياومون في بلدية طرابلس، عند مدخل الناصر البلدي بعد انتهاء دوام العمل الرسمي، مطالبين بـ«ضرورة الإسراع في تثبيتهم بعد أكثر من عشر سنوات على بدء عملهم بالفاتورة مع البلدية»، كما اعترضوا على «نوعية الألبسة الخاصة بهم سويلاً». وأوضح رئيس البلدية المهندس

## إضراب تحذيري لعمال منشآت النفط في طرابلس الزهراني

الطاقة والمياه، وتقوم بما هو مطلوب منها من واجبات تجاه المنشآت».

وأعلنت «أنها ستقوم بخطوات تصعيدية، وتحركات كرسيا القانون على أن تبدأ هذه التحركات بإضراب تحذيري رمزي، لمدة ساعتين في منشآت النفط، في طرابلس والزهراني، يليها تصعيد التحرك في حال عدم استجابة المسؤولين، وتنفيذ كامل بنود عقد العمل الجماعي».

عقدت نقابات عمال ومستخدمي منشآت النفط في طرابلس والزهراني اجتماعاً طارئاً في مقرّ الاتحاد البترولي، برئاسة رئيس الاتحاد أديب براضعي، وبعد التداول حول الأمور المطروحة في المنشآت، وخصوصاً تخلف وزارة الطاقة والمياه بتطبيق بعض بنود عقود العمل الجماعي المبرمة مع النقابات، أصدرت النقابات بياناً قررت بموجبه أن «تحتزم وتلتزم بنود عقود العمل الجماعي المبرمة، مع وزارة

## أهالي حوش الرافقة يقطعون الطريق عند الليطاني احتجاجاً على تلوث مياهه



السرطانية في المعدة والأمعاء والجهاز التنفسي الذي سجل أكبر نسبة في الآونة الأخيرة»، ناشدين «تدخل الحكومة لرفع التلوث عن النهر والبلدة»، ملوحين بتصعيد تحركهم.

مستوى مجرى النهر وتلوث مياه الآبار الجوفية، وطالب المعتصمون بـ «تدخل الحكومة لرفع التلوث عن النهر والبلدة خاصة بعد ارتفاع وازدياد نسب الأمراض، وخصوصاً الأمراض

قطع أهالي بلدة حوش الرافقة طريق البلدة عند جسر الليطاني، احتجاجاً على تلوث مياه النهر الذي تصب فيه مياه الصرف الصحي لعدد من البلدات المجاورة ما أدى إلى انبعاث روائح كريهة على كل